الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

12 **جماد أول** 1438 –9 **فبراير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

المالك خلال ترؤسه الاجتماع

هيئة الصحفيين تعتمد الهيكل التنظيمي وتعيد تشكيل لجنة الإعلام الرياضي

المصدر: جريدة الوئام الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alweeam.com.sa/448938

الرياض – واسالرياض - الوئام:
اعتمد مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين الهيكل التنظيمي للهيئة، فيما فوض المجلس رئيسه لاستكمال المتطلبات اللازمة لإعادة تشكيل لجنة الإعلام الرياضي بعد التفاهم مع الجهات ذات العلاقة.
واستعرض المجلس خلال اجتماعه الرابع برئاسة خالد المالك، يوم الاثنين الماضي، بمقر جريدة الشرق في الدمام، عددًا من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله واتخذ حيالها القرارات اللازمة لإنجاز ما يتطلع إليه زملاء المهنة، وحث اللجان المكونة للإسراع في إنهاء الملفات التي أحيلت لها.
وأعرب رئيس مجلس إدارة الهيئة في بداية الاجتماع باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس عن الشكر والتقدير لأمير المنطقة الشرقية على استقباله أعضاء المجلس والحديث المتبادل مع سموه عن الأدوار المهمة التي تنهض بها الصحافة في المملكة، وتعضيده لعمل هيئة الصحفيين السعوديين، ودعوته لرئيس وأعضاء المجلس لحضور مجلس الأمير الأسبوعي الذي يضم فئات المجتمع ووجهاء المنطقة الشرقية.
وقال المالك: "إنني ممتن لسموه لإتاحة الفرصة لي بالحديث نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الهيئة في هذا المحفل عن هيئة الصحفيين والأدوار المناطة بها، وتوجهها المستقبلي للنهوض بمهنة الصحافة، وخدمة الصحفيين."
كما اعتمد المجلس الإجابات التي أعدتها اللجنة الخاصة بالحريات الصحفية في الهيئة لتعبئة الاستمارة التي بعثتها لجنة الحريات باتحاد الصحفيين العرب لاستقصاء بعض الجوانب المتعلقة بالحريات الصحفية في المملكة.
وناقش الاجتماع عددًا من الأفكار التي تقدم بها بعض الأعضاء لتنمية موارد الهيئة وكلف لجنة من أعضائه وهم: (د. فهد آل عقران، ود. عثمان الصيني، وعبدالوهاب الفايز، وخالد بوعلي، ومحمد الحارثي) لتقديم تصور شامل عن هذا الأمر، على أن يقدموا للمجلس مقترحاتهم لعرض النتائج في الاجتماع القادم.
واطلع المجلس على مسودة ميثاق الشرف الإعلامي الذي أعدّه عضوا المجلس الدكتور عثمان الصيني، ومحمد الحارثي، وتم إقرار عرضه على عدد من المختصين وذوي العلاقة من القيادات الصحفية، وعمداء كليات ورؤساء أقسام الإعلام، وبعض الأكاديميين والقانونيين لاستطلاع آرائهم تمهيدًا لاعتماده وتطبيقه.
وأجّل المجلس افتتاح فروع للهيئة في المناطق للجلسة القادمة، على أن يراعى في ذلك الأولويات وتوفر الدعم المالي اللازم، مطالبًا الزميل منصور الشهري بالاستمرار في التواصل مع ذوي العلاقة فيما يتعلق بالاستشارات القانونية للهيئة وأعضائها في ضوء العروض المقدمة، ويساعده في ذلك أمين عام الهيئة.
وأقر المجلس توقيع اتفاقية إطار العمل والشراكة مع أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي لتوفير الفرص التدريبية المناسبة للصحفيين.
وأسند المجلس مسؤولية إعداد تصور كامل للنشاط المنبري النوعي للهيئة للجنةٍ من الزملاء (محمد الحارثي، وعبدالوهاب الفايز، وأسمهان الغامدي، بالإضافة للأمين العام) على أن تعرض مرئياتهم في الاجتماع القادم.

كما اطلع المجلس على الخطاب الذي رفعه معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر محمد العيبان لرئيس هيئة الصحفيين المتضمن رغبتهم تعزيز التعاون بين الطرفين بما يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويين الداخلي

والدولي، من خلال إطار شراكة بين الهيئتين وإعداد مذكرة تفاهم تؤسس لعمل مشترك في هذا الشأن، وفوض المجلس رئيسه بالتفاهم مع رئيس هيئة حقوق الإنسان لإنجاز الشراكة المقترحة، وتنظيم اتفاقية بهذا الشأن بين الهيئتين.
وعبر رئيس مجلس إدارة الهيئة عن شكره لكل من تقدم بأفكار ومقترحات تعزز أهداف الهيئة وتخدم أعضاءها سواء من أعضاء المجلس أو من الذين تقدموا بمقترحاتهم من خارج المجلس.
وأكد المجلس حرصه على الاستمرار بعقد لقاءاته في مناطق المملكة جميعها بعد نجاح عقد جلسة له في جدة، وأخرى بالدمام، مقدمًا شكره للدكتور عثمان الصيني على دعوته لاستضافة الجلسة القادمة في مقر جريدة الوطن بأبها، ولخالد بوعلي؛ على حسن الاستضافة والترتيب لانعقاد جلسة المجلس في رحاب صحيفة الشرق.

بمشاركة 65 دولة.. مؤتمر الأسرة يؤكد على قيم وثوابت الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526253

»عكاظ» (جدة@okaz_online)
انطلقت أمس في جدة أعمال مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة والمحافظة على قيمها الإسلامية الذي تنظمه وزارة العمل بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي.وأكد وكيل الوزارة للشؤون العمالية الدولية زياد إبراهيم الصايغ في جلسة الافتتاح على أهمية تعزيز السياسات والجهود المشتركة لصياغة التدابير الكافية لحماية الأسرة، خصوصا في ظل المتغيرات الدولية. وقال في كلمته أمام وفود الدول الإسلامية المشاركة: «إن المملكة حريصة على تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم أهدافها القضاء على الفقر، والعناية بالتنمية الاجتماعية»، لافتاً إلى أنه تم اعتماد العديد من الإستراتيجيات والخطط والمبادرات بما يتوافق مع قيم المملكة وثوابتها الإسلامية.
وناقش المؤتمر في أولى جلساته التي حظيت بمشاركة 56 دولة إسلامية أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على هويتها في ظل المطالبة بتغيير المفهوم المعروف للأسرة والمكونة من رجل وامرأة يربطهما رباط شرعي.
وأكد المجتمعون على أهمية الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة، ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه هذه القيم في الدول الأعضاء، واقتراح حلول مستدامة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة لذلك في العالم الإسلامي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى»: مطالب بتوضيح أسباب تأخر ٠ مكافحة الفساد«

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20057494

الرياض – الحياة
طرح عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس، خلال مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/ 1437هـ، العديد من التساؤلات حول قضايا الفساد وآليات مكافحته.
وبحسب مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، فإن المجلس برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ استمع بعد اطلاعه على تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/ 1437هـ، إلى ما أبداه عدد من الأعضاء من آراء وملاحظات بشأن التقرير، لافتاً إلى أن أحد الأعضاء أشاد بدور الهيئة وتساءل عن الهدف من وراء مطالبتها بالحصول على نصوص للأحكام القضائية في مجال الفساد.
فيما طالب عضو آخر بالتوسع في مراجعة الأنظمة بما يعزز حماية النزاهة وسد الثغرات النظامية التي قد يتولد عنها الفساد، في حين لاحظ آخر أن هناك تداخلاً بين أعمال الهيئة وجهات رقابية أخرى. وفي الوقت نفسه أشار أحد الأعضاء إلى أن القطاع الصحي لا يتعاون مع هيئة مكافحة الفساد بما يحد من الملاحظات التي أبدتها الهيئة في تقريرها، مطالباً الهيئة بالتعاون مع المجلس الصحي السعودي كونه يقوم بدور رئيس مع الجهات التي تقدم الخدمة الصحية بالمملكة .كذلك طالب أحد أعضاء المجلس بإيجاد قاعدة معلومات عن حالات الفساد، مبيناً أن تحقيق متطلبات رؤية 2030 وخطة التحول الوطني 2020 يؤكد أهمية دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
وتضمنت الجلسة أيضاً مطالبة أحد الأعضاء بتوضيح أسباب تأخر المملكة في مؤشرات مكافحة الفساد العالمية، وأهمية حماية المبلغين عن حالات الفساد في الجهات الحكومية من الإقصاء والجمود الوظيفي. بينما حذرت إحدى عضوات المجلس من مخاطر تأخر المملكة في مؤشرات مدركات الفساد العالمية، لافتة إلى أن تراجع المملكة في هذا المؤشر سيؤثر سلباً على جذب الاستثمارات، كما تساءلت عن مبادرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تحسين ترتيب المملكة في المؤشر. فيما طالب أحد الأعضاء بالرقابة على شركات القطاع الخاص خصوصاً الشركات المدرجة في سوق الأسهم.
كما اطلع المجلس أيضاً على تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية (البنك السعودي للتسليف والادخار سابقاً) للعام المالي 1437/1436هـ، إذ طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس بأن يقوم بنك التنمية الاجتماعية برفع قيمة القروض الإنتاجية كماً وكيفاً لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه القروض، إضافة إلى الاستمرار في تحسين ورفع آلية تسديد القروض ومتابعتها ليساعد ذلك في استدامة أموال البنك.
وتضمنت آراء وملاحظات الأعضاء في شأن التقرير أهمية إعادة هيكلة الوظائف لبنك التنمية الاجتماعية، ودراسة أسباب تراجع الطلب على بعض القروض، إضافة إلى المطالبة بإعادة هيكلة البنك وذلك بضم الصندوق الخيري الاجتماعي.
كما أشارت الملاحظات إلى أن إنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعادة هيكلة بنك التنمية الاجتماعية ما يسهم في رفع قيمة الدعم المقدم للأسر المنتجة، إلى جانب أهمية دعم الأسر المنتجة مالياً وإدارياً وذلك لإمكان تحويلها إلى مؤسسات ناشئة ثم مؤسسات صغيرة.
في حين منح المجلس اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وكان المجلس وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بوركينا فاسو الموقع بمدينة الرياض في 3 أيار (مايو) 2016، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة اللواء طيار عبدالله السعدون.

«رعاية المسنات» توفر فرص الزواج لنزيلات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20057498

الرياض - «الحياة»
كشفت دار الرعاية الاجتماعية للمسنات في الرياض عن أنها تسعى إلى توفير فرص الزواج لبعض النزيلات، اللاتي يصل عددهن إلى 60، من بينهن 20 مسنة، و31 سيدة من حالات الاستضافة الأخرى. وأوضحت أن جهود فريق العمل في الدار التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الرياض أسهمت في عودة أكثر من 20 نزيلة إلى ممارسة حياتهن الطبيعية خلال السنة الماضية، من خلال إعادة التواصل مع أسر بعضهن، وحل المشكلات، وتوفير فرص الزواج أو التأهيل النفسي والاجتماعي لبقيتهن.
وأوضحت مديرة الدار فاطمة المساعد أن الدار تهدف إلى تقديم خدمات الإيواء وأوجه الرعاية لكل مواطنة تجاوزت 60 عاماً، وأعجزتها شيخوختها عن إمكان القيام بشؤونها الشخصية، بحيث تحتاج إلى رعاية وخدمات خاصة، ولا يتوافر لدى أسرتها أو أقاربها الإمكانات الكافية لرعايتها، بشرط خلوها من الأمراض العقلية والمعدية التي قد تمثل خطورة على بقية المقيمات. وبيّنت المساعد أن الدار استطاعت خلال السنة الأخيرة مساعدة أكثر من 20 نزيلة على العودة لحياتها الطبيعية، سواء من خلال البحث عن حلول للمشكلات العائلية التي كانت قائمة لدى بعضهن وإعادة التواصل الأسري لهن أم من طريق التأهيل النفسي للاتي يعانين من أمراض نفسية، أو توفير فرص الزواج للبعض الآخر منهن. وعن الرعاية المقدمة داخل الدار، أوضحت الاختصاصية الاجتماعية أمل المعمر أن الجهاز الفني والإداري يتكون من 44 موظفة، ما بين اختصاصيات نفسيات واجتماعيات واختصاصية علاج طبيعي ومراقبات وطاهيات، إضافة إلى الطبيبات والممرضات العاملات في العيادة الطبية في الدار، ويقدم للنزيلات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية الشاملة على مدار 24 ساعة، إضافة إلى توفير المصروف الشهري لكل نزيلة داخل الدار، ومتابعة حقوقهن المدنية ومراجعة المرافق الحكومية، لإنهاء إجراءاتهن.
وأشارت المعمر إلى تنفيذ برامج وأنشطة ترويحية ودينية واجتماعية داخل الدار طوال العام، إضافة إلى الزيارات الخارجية والرحلات السياحية لشغل أوقات فراغ المقيمات ومد جسور التواصل بينهن وبين العالم الخارجي، كاشفة عن استحداث برنامج اجتماعي جديد من إدارة الدار بمسمى: «صديقات الأمهات»، يتيح الفرصة للمواطنات زيارة الأمهات المسنات وعقد الصداقات معهن.

«العدل» تختصر نقل القضايا بين المحاكم من 40 يوماً إلى ثوان

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20055631

الرياض - «الحياة»
تعتزم وزارة العدل إطلاق مشروع إلكتروني يختصر الوقت المستغرق في نقل القضايا بين محاكمها من 40 يوماً إلى ثوان معدودة، وذلك من خلال الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى (العامة والجزائية والأحوال الشخصية) ومحاكم الاستئناف تجريبياً، والذي يُعد أحد «الحلول الجذرية» في اختصار مواعيد القضايا وتسريع الفصل في الأحكام وإنجاز المعاملات للمستفيدين.

ويختصر المشروع الذي وجَّه به وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، الإجراءات الإدارية لنقل القضايا من محاكم الدرجة الأولى إلى الاستئناف والعكس، من سبعة إجراءات إدارية يدوية إلى إجراءين إلكترونيين فقط عبر نظام حديث ينقل معلومات ومرفقات القضايا مما سيجعل انتقال القضايا حالياً بشكل أسرع وآنٍ وموثوق.
فيما كان متوسط المدة الزمنية لانتقال القضايا يدوياً بين محاكم الدرجة الأولى والاستئناف يستغرق 30 إلى 40 يوماً ذهاباً وعودة، إذ ستنتقل القضايا وفق الآلية الجديدة لحظياً بين المحاكم، ويشمل مشروع الربط أيضاً إلغاء المكاتبات الورقية في إنهاء القضايا وتسريع إجراءات إعادة النظر وطلب الالتماس. وبدأت وزارة العدل في تفعيل الربط الإلكتروني التجريبي بين محكمتي الأحوال الشخصية والاستئناف في الرياض، لإطلاقه بين محاكم الدرجة الأولى والاستئناف في بقية المناطق تدريجياً، موضحة أن مشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى في الاستئناف، يُعد أحد المسارات الرئيسة في استراتيجية الوزارة الرامية إلى اختصار مواعيد القضايا وإنجاز المعاملات، تحقيقاً لأهداف الوزارة في برنامج «التحول الوطني 2020» الخاصة برفع كفاءة العمل القضائي ومستوى الخدمات العدلية.
واستغرق العمل على تنفيذ مشروع الربط الإلكتروني بين المحاكم حوالى تسعة أشهر، ما بين إعداد وثائق المشروع الرئيسة، وإجراء الدراسات التقنية اللازمة، وتحليل بيئة العمل العدلية، إضافة إلى المراجعة القانونية والنظامية للمشروع، ودراسة المخاطر الداخلية والخارجية، وتهيئة مركز المعلومات في الوزارة لحفظ الكم الهائل من القضايا، فضلاً عن برمجة جميع أنظمة المحاكم لتتوافق مع المشروع، وتوفير بنية تحتية بشرية وتقنية بمستوى عال من الأداء، بجانب تدريب فرق الدعم الفني وفرق التشغيل. وقالت الوزارة في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية أمس (الأربعاء)، إن إطلاق هذا المشروع يأتي بعد أسابيع من تدشين وزير العدل مشروع «محاكم بلا ورق»، الهادف إلى إلغاء التقديم الورقي في محاكم ودوائر التنفيذ في المملكة، ومعالجة جميع الطلبات في عملية إلكترونية متكاملة، وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال على المستفيدين من خدمات قضاء التنفيذ، ويرفع من كفاءة أداء محاكم ودوائر التنفيذ وقضاتها وموظفيها.
» المظالم» يوافق على ندب القضاة لتسريع إنجاز الدعاوى
> وافق مجلس القضاء الإداري أخيراً على مشروع ندب القضاة في المحاكم لزيادة الخبرة وسرعة إنجاز الدعاوى، مفيداً أن المجلس قرر تشكيل دوائر محاكم إدارية في مختلف محاكمه. وعقد المجلس جلسة برئاسة رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الدكتور خالد اليوسف في مقره بالرياض يومي الإثنين والثلثاء الماضيين. وبيّن الأمين العام للمجلس الشيخ فهد الغنام، أن المجلس استعرض المواضيع المدرجة على جدول أعماله، واتخذ في شأنها قرارات، ومنها : الموافقة على ترقية أربعة قضاة من درجة «رئيس محكمة/ أ» إلى «قاضي استئناف»، وسبعة قضاة من «رئيس محكمة/ ب» إلى «رئيس محكمة/ أ»، وقاضيين من »وكيل محكمة/ أ» إلى درجة «رئيس محكمة/ ب»، و18 قاضياً من «وكيل محكمة/ ب «إلى «وكيل محكمة/ أ»، و15 قاضياً من «قاضي/ أ» إلى «وكيل محكمة/ ب»، و22 قاضياً من «قاضي/ ب» إلى «قاضي/ أ»، وقاضيين من «قاضي/ ج» إلى «قاضي/ ب«، و12 قاضياً من «ملازم قضائي» إلى «قاضي/ ج.«
وأوضح الأمين العام أن المجلس قرر أن تكون مباشرة العمل بأحكام الفصلين الثاني والرابع من الباب الرابع من نظام المرافعات أمام الديوان في 10 من جماد الأولى الجاري.

»التنمية الاجتماعية": تأسيس وشيك لمجلس الأسرة.. وتعديلات على أنظمة حمايتها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20055600

جدة - منى المنجومي

شرعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في العمل على تأسيس »مجلس الأسرة» الذي أُعلن أخيراً، متوقعة أن يبدأ المجلس عمله خلال الأشهر المقبلة، إضافة إلى العمل على عدد من الإجراءات لتعديل الأنظمة الخاصة بحماية الأسرة، بما يحمي الأسرة من كل التعديات، بدعم من المنظمات غير الربحية التي تستهدف توعية الأسرة.
وقال وكيل وزارة العمل والتنمية للرعاية الاجتماعية والأسرة عبدالحكيم الشمراني لـ«الحياة» - على هامش الاجتماع التحضيري للدورة الأولى لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري حول الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء - أمس» :بدأ العمل حالياً لتأسيس مجلس الأسرة بتحديد أعضاء المجلس ومهماته، ومثل تلك المشاريع لا يُستعجل عليها غالباً، لأن إنشاءه يتطلب نضوجه بالشكل الجيد قبل إعلانه.«
وأشار إلى أن غالبية المشكلات التي يعاني منها المجتمع مثل: تزايد نسب الطلاق، والمتعاطين للمخدرات، والمثليين الجنسيين يعود لضعف بناء الأسرة بشكل أساس، وزاد: «من هنا يأتي دور وزارة العمل لتعزيز دور المؤسسات المجتمعية غير الربحية لتعزيز الأسرة والحد من تلك الظواهر، وبالفعل نجحت مؤسسات الزواج - على سبيل المثال - في التقليل من معدلات الطلاق، بنشر التوعية بين أفراد المجتمع، خصوصاً الفتيات.«
وقال إن المملكة من أوائل الدول محافظة على الأسرة، وكيانها بعد إقرار أنظمة الحماية الأسرية، وتحديد العقوبات المنتظرة لمنتهكيها بما يحقق الحماية لكل أفراد الأسرة، خصوصاً المرأة والطفل، ونظام آخر خاص بحماية الطفل.«
من ناحيته، قال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية زياد الصايغ لـ«الحياة»: «إن الوزارة تسعى حالياً إلى تأسيس مجلس الأسرة، وذلك بعمل الترتيبات والإجراءات اللازمة خلال الأشهر القليلة المقبلة، ومن المرتقب إعلان المجلس ومهماته وأعضائه خلال الأشهر المقبلة.«
وأضاف» :تم اتخاذ عدد من الخطوات لتأسيس المجلس، وبدأت الترتيبات الإجرائية والتنسيقية ليكون المجلس برئاسة وزير العمل، ويشكل أداة فاعلة لدعم المجتمع والأسرة وتسهيل مهماتها في بناء المجتمع.«
وحول أهمية مجلس الأسرة، أوضحت عضو هيئة حقوق الإنسان أسمهان الغامدي أن أهمية المجلس المرتقب تنبع من كونه يختص بأهم بناء اجتماعي، وهو الأسرة، التي تمثل نواة المجتمع ومصدر بناء أفراده، مشيرة إلى أن المختصين والتربويين في المملكة انتظروا فترة ليست بالقصيرة لإيجاد هذا المجلس، مشددة على أن موافقة خادم الحرمين على إنشائه في هذه الفترة يحقق رؤية ٢٠٣٠، ويدعم التطورات التي شهدتها مختلف قطاعات الدولة.
وأشارت إلى أن الدور المطلوب من المجلس كبير بكبر حجم التحديات التي تواجه الأسرة في ظل المتغيرات المتسارعة في المجتمع، ما يجعل الدور المطلوب من المجلس جسيماً، وفقاً لما تحتاج إليه القضايا الأسرية، وفي مقدمها وضع السياسات التي تدعم تماسك الأسرة وتقنن أساليب الولاية التي تمكن المرأة من أداء أدوارها مربية ومواطنة. ولفتت إلى أن دعم الأنظمة الصادرة في مجال حماية حقوق أفراد الأسرة، مثل نظام حماية الطفل والحماية الاجتماعية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها، تمكن الأسرة من أداء دورها في المجتمع بكفاءة، مشيرة إلى أن خلف ظهور هذا المجلس جهوداً كبيرة.
واستبعدت الغامدي تداخل وازدواجية أعمال المجلس مع عدد من الإدارات والوزارات الأخرى، إذا وضعت مهماته واختصاصاته بصورة واضحة، وتأتي الإدارات الأخرى تنفيذية لقرارات هذا المجلس، وتمثل التغذية الراجعة للمجلس من أرض الواقع.
ويشارك في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي عدد من الوزارات المعنية بشؤون الأسرة في الدول الأعضاء بالمنظمة، إضافة إلى خبراء وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرة.
وأكد الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي السفير هشام يوسف، في كلمته أمام الاجتماع، أنه يأتي في توقيت على درجة كبيرة من الأهمية في ضوء ما تواجهه مؤسسة الزواج والأسرة من تحديات،
مشيراً إلى أن الأمانة العامة للمنظمة ترى أهمية إحراز تقدم في كيفية إعادة ترتيب أولوياتنا، من أجل إيلاء الأسرة الأولوية والصدارة التي تستحقها، وسبل دعم مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال والإرهاب، بما له من تداعيات سلبية على استقرار وأمن الأسرة والمجتمع، إضافة إلى بحث آلية متابعة تنفيذ نتائج هذا المؤتمر المهم. ومن أهم المواضيع التي تتم مناقشتها في هذه الدورة: استعراض سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء في مجال الحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة، وجهود بعض الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يناقش المؤتمر قضية الميول الجنسية على ضوء العمل الإسلامي والحقوقي المشترك،

ومكافحة كل أشكال العنف ضد الأسرة والمرأة على ضوء المبادئ الإسلامية، إضافة إلى تشخيص التحديات التي تواجه الأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهته.

مطالبات بتحول بنك التنمية الاجتماعية للنفع الجماعي..

وتساؤلات عن عدم شغل 530 وظيفة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569652

الرياض - عبدالسلام البلوي

دعا أعضاء شورى بنك التنمية الاجتماعية)التسليف والادخار سابقاً) إلى التحرر من الفئات التي يستهدفها ويدعمها خاصة بعد جعله تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأكد عدنان البار على أهمية أن يكون للبنك رؤية شاملة للاستدامة المالية والاجتماعية كما عليه التحول من النفع الفردي إلى الجماعي في دعم المشروعات المنعكسة فوائدها على الجماعات.

وحذر الأمير خالد المشاري آل سعود من زيادة قيمة القروض الإنتاجية إلى 60ألف ليبقى البنك على نهجه في دعم الشرائح الأقل في المجتمع والمشروعات المتناهية الصغر، مقترحاً إعادة هيكلة البنك وضم الصندوق الخيري الاجتماعي له لحكومته وتنسيق توحيد الرسالة والأهداف.

وتساءل عبدالله البلوي عن استمرار شواغر 530 وظيفة وعدم شغلها مطالباً البنك بإعادة هيكلة تلك الوظائف وشغلها وعدم قبول مبررات التريث وحجة الهيكلة التي طالت لسنوات.

ولفت فهد بن جمعة إلى عدم تطابق أرقام تقرير البنك السنوي للعام المالي 36/1437الذي ناقشه الشورى أمس، مع تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس مطالبًا لها بإعادة دراسة التقرير، مشيراً إلى أن البنك يؤكد ارتفاع القروض الإنتاجية بنسبة 64% بينما تذكر اللجنة انخفاضها.

وأكد سامي زيدان (فيما يخص نشاط الادخار) أن البنك قام بمشروعات واجتماعات مع البنوك المحلية والمؤسسات المالية إلا أنه ليس بمقدوره استلام ودائع المواطنين والأجانب المالية إلا بعد موافقة مؤسسة النقد.

وقال: "هذا في رأيي ضياع لوقت البنك وجهده في هذا النشاط."

وبين عبدالعزيز الحرقان أن بنك التنمية الاجتماعية لا يزال يمارس مهامه القديمة كبنك تسليف، منبهاً على أن الأسر المنتجة بحاجة إلى الدعم المالي والإداري وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

سوق رائجة للمخدرات والأعضاء البشرية والرقيق الأبيض

«الإنترنت المظلم».. أخطر الجرائم الإلكترونية ضد البشرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569663

يشهد العالم ومنذ فترة ليست بقصيرة ثورة تكنولوجيا واتصالات هائلة وكبيرة، واختراعات سريعة تكاد تكون يومية، وقد مثَّل ظهور الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" بداية فعلية لثورة حقيقية في عالم الاتصالات الحديثة وإحداث تغيير كبير في وسائل الاتصال بين الناس، فبعد أن كان الناس يتواصلون فيما بينهم عن طريق الرسائل التي تُنقل بواسطة البريد العادي عن طريق المراسلات الورقية، أصبح بالإمكان إرسال البريد الإلكتروني وتلقيه في ثوانٍ معدودات.

»الرياض» ترصد خطورة هذا العالم الافتراضي الذي يفتك بالعالم

ومع هذا التقدم الذي بدا واضحاً للعيان، ظهر للإنترنت وجهاً قاتماً وجانبا أكثر سوداوية من أي شي آخر، حيث أصيب العالم بحالة من الذهول في شهر ديسمبر عام 2002، عندما قامت الشرطة الألمانية بإلقاء القبض على شخص يدعى "أرمين مايفيس" أعاد إلى الأذهان طقوس ظن العالم أنها انقرضت من الوجود، طقوس أكل لحوم البشر، والغريب تلك المرة ظهور الحالة في واحدة من أكثر البلدان تقدماً ورقياً في العالم.

ما هو الإنترنت المظلم

هل تساءلت يوماً كيف يتواصل الإرهابيون والقائمون على التنظيمات الإرهابية مع بعضهم بعيداً عن أعين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية حتى الآن؟، طبعاً من المستحيل لهؤلاء أن يكونوا يتواصلون مع بعضهم من خلال مواقع تواصل اجتماعي معروفة مثل تويتر وفيسبوك وواتس آب، والتي يمكن ببساطة اختراقها وتحديد مواقعهم أينما كانوا، فما هو إذاً سرهم؟

بالتأكيد إن هذه التنظيمات الإرهابية تعمل بعيداً عن النور، وإنها تلجأ إلى الجانب المظلم من الإنترنت، وتعمل بالزوايا المظلمة وهو المكان الذي يقع خارج سيطرة الحكومات، ويشكل شبكةً متكاملةً غير خاضعة للسيطرة وهي ما تدعى الـ"دارك ويب."

وهذه الشبكة السوداء تقبع في المواقع غير المفهرسة والتي يستحيل الولوج إليها عن طريق المتصفحات العادية التي لا تعرض من محتوى الإنترنت سوى القشرة الخارجية أي ما يعادل 16% من محتوي الشبكة العنكبوتية، بل إن المحركات المخصصة للدارك ويب تسخر أنظمةً معقدةً تسمح لمستخدمها أن يسرح ويمرح دون حسيب أو رقيب أو حتى أمكانية تعقب.

ويزداد الأمر سوءًا إذا علمنا أن هذه المساحة المظلمة من الإنترنت، باتت مؤخراً ملعباً للكثير من عصابات المنظمات السرية والخطيرة، والمخدرات والاتجار بالبشر وبالجنس، واستغلال الأطفال، وتسويق الجريمة، وتجنيد الإرهابيين حول العالم، حيث يدخل المستخدم لهذه الساحة من الإنترنت عالماً مرعباً، والجزء الأكثر إثارة للرعب الذي يحوي كل ما يخطر ولا يخطر على البال من الممنوعات.

ممنوعات تسوق وتبيع كل ما هو محظور وخطير ومشبوه، لكل طالب مهما كان نوعه وعمره وجنسه أو جنسيته، أي أنها تشكل في الواقع سوقاً سوداء مخيفة لكل وسائل الإجرام، والتردي الأخلاقي الخطير، الذي يطيح أول ما يطيح بالأجيال الناشئة المراهقة لسهولة استغلالها، وترويج كل ما هو ممنوع وضار في صفوفها.

"طريق الحرير"

ان ما يجري في عالم الإنترنت المظلم هذا، إن دل على شيء فإنما يدل على أمرين لا ثالث لهما، وهما إما أن تكون هذه الشبكات الإرهابية عصية فعلاً عن الإمساك بها ومحصنة تماماً من خلال شبكات وخبراء متخصصون، وأن لها قدرة خارقة على استخدام الشبكة العنكبوتية لا يمكن فك رموزها واختراقها، أو أن هناك جهات دولية تغض الطرف عنها عن عمد لتشابك المصالح بين هذه الجهات وتلك الشبكات والعصابات والمافيات الخطيرة.

فالجانب المظلم "دارك ويب" من الشبكة العنكبوتية مرتبط بكل ما هو غير قانوني وغير شرعي وضد القوانين كلها، إذ يمكن الحصول على أي شيء، على سبيل المثال، تأسس موقع "طريق الحرير" في العام 2011، وهو موقع متخصص بتأمين الممنوعات كالمخدرات والأسلحة، وألقي القبض في العام 2013 على روس أولبريخت مؤسس موقع "سيلك رود"، ليغلق نهائياً في العام 2015، إلا أن عدداً من المواقع البديلة ظهرت فوراً لتلبية الطلبات نفسها على المخدرات والأسلحة وغيرها.

وكان موقعه يسمح خصوصاً بشراء الهيروبين والكوكايين و"ال إس دي"، ومنتجات أخرى غير قانونية، ووثائق مزورة بفضل العملة الافتراضية "بيتكوين"، مع ضمان السرية التامة حول هوية عشرات آلاف المتعاملين مع الموقع عبر العالم، وكان موقعه يعرض أيضاً خدمات قتلة مأجورين على ما أكد الادعاء، الذي كان يشتبه بأن أولبريخت أمر أيضاً بست عمليات اغتيال بين مقربيه للمحافظة على سرية ما يحصل عبر موقعه، إلا أنه لم تتوافر أدلة كافية لتأكيد عمليات القتل هذه.

وحكم على مؤسس موقع "سيلك رود"، الذي كان يعتبر لفترة أكبر موقع لبيع المخدرات عبر الإنترنت المظلم في العالم، بالسجن مدى الحياة في نيويورك، وقد أدين روس أولبريخت (31 عاما)، الذي أنشأ الموقع العام 2011، بتهمة غسل أموال والاتجار بالمخدرات وبتشكيل عصابة إجرامية والقرصنة المعلوماتية، وأصدر القضاء الفيدرالي الأميركي حكمين بالسجن مدى الحياة في حق "روس أولبريخت"، إضافة إلى خمس سنوات و15 سنة و20 سنة في جرائم أخرى متفرقة أدين بارتكابها.

وقد حقق مؤسس هذا الموقع، بحسب الادعاء، ثروة قدرها 18 مليون دولار بفضل "سيلك رود"، والذي تم عبره تسجيل أكثر من مليون صفقة بيع مخدرات في خلال ثلاث سنوات.

استغلال الأطفال

ومن أشهر قضايا استغلال أعراض الأطفال قضية "شانون ماكول"، وتعود التفاصيل إلى 2012، حينما ظهر موقع لاستغلال الأطفال على الشبكة السوداء لا يهدف إلى ربح بقدر ما يسعى القائمون عليه إلى إشباع رغبتهم المريضة وإمتاع نفوسهم الدنيئة، حيث قدم الموقع خدماته التي هي عبارة عن صور وفيديوهات لاستغلال الأطفال، وينبغي على الأعضاء ليحصلوا على إذن لدخول الموقع أن يشاركوا بصور أو فيديوهات أصلية لم تنشر من قبل على الموقع ليحصلوا على أذن بالولج للموقع لمدة شهر، وأن لم يقوم المشترك بالمشاركة بمواد أخرى خلال 30يوماً يتم طرده.

لاقت تلك الخدمة رواج كبيراً بين المرضى مستغلي الأطفال، لأنها لا تطلب مال، كما تشجعهم على اغتصاب وإخراج ما بنفوسهم الدنيئة من قذارات، وهكذا انتشرت صور ومقاطع مصوره لأطفال يغتصبون ويعذبون وتذبح طفولتهم، ولم تقتصر تلك المواد على أطفال من جنسية بعينها، بل كانوا من أجناس وأعراق شتى، والمصيبة انه كان من المستحيل تعقب الجناة.

وتضافرت جهود شتى من جنسيات مختلفة لمحاولة إيقاع الجناة، فقام مجموعة من المحققين من جنسيات ألمانية وهولندية ودنماركية واسترالية وأميركية، يسعون خلف الجناة دون طائل، حتى قرروا كسر تلك الدائرة المغلقة، حين تم اقتراح أن يشاركوا في هذا الموقع لعلهم يصلوا إلى الجاني، وبالفعل بدءوا في دخول الموقع والمشاركة بكثافة حتى أثاروا فضول صاحب الموقع.

وبعد مجهود بحثي مضني اتجهت أصابع الاتهام إلى استراليا وتحديداً لشخص يدعي "شانون ماكول" كان يعمل في مركز لرعاية الأطفال، وقد ظهرت مجموعة من الفيديوهات لصاحب الموقع وهو يتعدي جنسياً على 7 أطفال، وقد تعمد أن يخفي وجه وجسده، ولكن أطراف أصابعه ظهرت في بعض المواد، فقام المحققون بتصوير يد المشتبه به دون أن يدري، وتم مطابقة أطراف الأصابع مع أصابع الجاني لتكون النتيجة المؤكدة أن "شانون ماكول" هو الجاني، فداهمت الشرطة منزله لتجد كثيراً من تلك المواد، وبالتالي حكم على "شانون ماكول" بالسجن 35 عاماً.

واستمرت عملية البحث عن المشتركين في هذا الموقع لمدة عشرة أشهر، وقد تم الإيقاع بآلاف المشتركين من شتى بقاع الأرض وتخليص الإنسانية منهم ومن شرورهم، وحينما تم مواجهة "شانون ماكول" بالضحايا وأهليهم انهار وأجهش بالبكاء، وقال: انه لمن الصعب أن اشرح لماذا قمت بتلك الانتهاكات والجرائم.

المواجهة العالمية

لعلك تتساءل كيف يمكن للراغب في تلك الخدمات الشيطانية دفع المال دون أن يتم تعقبه، حيث كما هو معلوم من السهل تعقب الحسابات البنكية ومراقبتها، فيكمن حل تلك المعضلة في عملة إلكترونية مشفرة هي العملة المستخدمة في الإنترنت المظلم والتي تدعى البتكوين.

والبِتكُوين (Bitcoin) عملة إلكترونية مشفرة تعتمد على المجهولية، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن

استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية، وتستخدم في غسيل الأموال لاستحالة تعقبها، لذلك هي العملة الرسمية للإنترنت المظلم.
ونظراً للخطورة البالغة التي يتركها أصحاب هذه المواقع الشيطانية على المجتمع، فإن المجتمعات كلها باتت مطالبة الآن بالبحث عن وسائل فعالة في درء خطر هذه الجماعات الشيطانية الخطيرة، وهنا يكمن السؤال الكبير، وهو من أين نبدأ؟.
بالتأكيد أن محاربة هذه العصابات الإجرامية الهدامة، ستفشل أن تركت على عاتق جهة واحدة كالحكومات، أو الجهات الأمنية، أو ما شابه، وإنما يجب أن يكون هناك استنفار حقيقي لكل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومؤسسات التعليم والصحافة، وأهم من ذلك كله دور الأسر في بث التوعية في صفوف الناشئة، وتحصينهم من مخاطر هذه العصابات الشيطانية الخبيثة والخطيرة، التي لا يهمها سوى الربح السريع على حساب أخلاق البشرية.
وأخيراً، أن الدور الملقى على المؤسسات التعليمة، والتوعوية والأسر هو الأهم في هذه المواجهة العالمية مع قوى الشر الكامنة في عالم الإنترنت المظلم، الذي بات في الآونة الأخيرة مصدر خطر حقيقي يداهم أي فرد وأسرة، وحول الإنترنت من اختراع حضاري يتم من خلاله التواصل بين الناس، إلى مجرد وسيلة خبيثة وخطيرة ورخيصة لتسويق الجريمة وتجنيد الإرهابيين حول العالم، وبث السموم في عقول الفتية والفتيات، مما يعني تدمير المجتمعات تدميراً حقيقياً خطيراً وسرياً، لأن هدم منظومة القيم والمبادئ، أول الخطى لتدمير أي مجتمع صالح .

إلزام شركات التأمين و "المهن الحرة" بتوطين "مطالبات المركبات" و "العناية بالعملاء"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/508127

المدينة-جدة
أصدرت مؤسسة النقد العربي «ساما»، تعميمًا يلزم شركات التأمين وشركات المهن الحرة بتوطين الوظائف المتعلقة بإدارة مطالبات المركبات، وإدارة العناية بالعملاء، والمتعلقة بمهام معالجة الشكاوى، بنسبة 100 %خلال موعد أقصاه 2 يوليو 2017، 8 شوال 1438.
وقالت «ساما» في بيان لها أمس: إنها تتوجه نحو توطين الوظائف في قطاع التأمين وشركات المهن الحرة، استنادًا للمادة 79 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، والتعليمات الصادرة عن المؤسسة في هذا الشأن.
وأضافت أن التعميم يلزم توطين الوظائف بفروع ومراكز استقبال مطالبات المركبات، والمعاينين، وإدارة الحطام، والاسترداد، بالإضافة إلى توطين الوظائف المتعلقة بإدارات العناية بالعملاء، والوظائف المتعلقة بمهمام معالجة الشكاوى، فيما يشمل التعميم إلزامية التوطين في وظائف الإدارات المحددة بمختلف أنواعها ودرجاتها ومستوياتها، فضلًا عن توطين الوظائف في الشركات المسند إليها بعض أو كل تلك الوظائف.
وأشارت إلى أنه يتعين على الشركات، ضمن إطار عملهم بمقتضى التعميم؛ تزويد المؤسسة بتقارير شهرية لبيان الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، ومدى تقدم الشركة في توطين الوظائف. وأوضحت «ساما»، أنه يجب على شركات التأمين وشركات المهن الحرة الالتزام بتدريب وتأهيل موظفيهم من المواطنين في جميع الإدارات وفروع التأمين، بالإضافة إلى الاستعداد لتنفيذ تعليمات المؤسسة التي تلزم الشركات بزيادة نسب التوطين في الوظائف كافة، وعلى رأسها الفنية والقيادية.
وأكدت أنها ستتخذ الإجراءات النظامية تجاه شركات التأمين وشركات المهن الحرة غير المتلزمة باستيفاء المتطلبات الورادة في التعميم.

محام يتطوع للمرافعة القضائية ضد وزارة الصحة والمستوصف المتسبب

الطفلة "حلا" ضحية الخطأ الطبي بجدة لا زالت تتلقى علاجها بـ"تخصصي جدة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
https://sabq.org

لا زالت الطفلة "حلا العتيبي" تتلقى العلاج بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة، بعد أن نقلتها الصحة من مستشفى الثغر بعد مناشدة والدها علاجها في مركز متخصص؛ إثر شكوى والدها ضدّ أحد المستوصفات الطبية الخاصّة الشهيرة بمدينة جدة، يتهم فيها كادراً طبياً بالتسبُّب في إصابة ابنته "حلا العتيبي- 5 سنوات" بالعمى والصمم وعدم النطق، إثر خطأ طبي، بعد أن تمّ حقنها بإبرة وعلاج دون انتظار نتيجة التحاليل التي تظهر إصابتها بداء السكري؛ ما أدخلها حينها في غيبوبة، فيما أقدم تطوعاً المحامي "مصلح العضياني" للمرافعة القضائية ضد وزارة الصحة والمستشفى المتسبب في الخطأ الطبي.

حيث ذكر والد الطفلة أن وزير الصحة أمر بنقل ابنته في الفترة الماضية من مستشفى الثغر لمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة، بعد شكاوى عدة نشرت في الإعلام، مشيرًا إلى أن اللجنة الشرعية طلبت منه بعض الأمور يوم غد لإكمال مسوغات الشكوى، فيما لا تزال ابنته في مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة على حالتها.

من جهته، تقدم تطوعًا للمرافعة القضائية المحامي "مصلح العضياني" ضد وزارة الصحة والمستشفى المتسبب في الخطأ الطبي الفادح للطفلة "حلا العتيبي" والذي أفقدها السمع والبصر.

يشار إلى أن والد الطفلة المواطن "يوسف العتيبي"، قال: إن ابنته "حلا" أُصيبت بإنفلونزا بسيطة، وعند الذهاب بها لمستوصف خاص معروف بجدة، عملوا لها جميع التحاليل ثم بدؤوا بإعطائها المغذي بالوريد ولم ينتظروا نتيجة التحاليل على الرغم من دفع رسومها؛ حيث وُضع محلولان في المغذي وأُعطيت لها إبرة.

وأضاف: "بانتصاف المغذي لاحظت تغيُّر لون شفتيها للسواد، وعضّت سلك المغذي الموصل بها، وحاولت ترك السلك، إلا أن عضّتها كانت قوية وغير طبيعية، واتجهت للطبيبة المشرفة على علاجها وأبلغتها عن حالتها فحذّرتني وطلبت مني أخْذ ابنتي لأقرب مستشفى عام لوزارة الصحة؛ حيث إنها لا تستجيب للعلاج ورفضت، وأبلغتها بأن تنقلها بالإسعاف، فتركتني واتجهت تبحث عن دكتور مسؤول في المستشفى.

تابع: وبعد وقتٍ جاء وطلب الانتظار لتجهيز سيارة دون إسعافها من إجراءات طبية، واكتفوا بالمغذي الموجود بها، وتمّ نقلها لمستشفى الثغر العام، وإدخالها الطوارئ، وعندما تسلّمها أحد الأطباء في الثغر فحص سكرها ووجده مرتفعاً جداً لفوق الألف، وسحب المغذي منها وبدأ الإسعافات لها بإدخال أنبوب تنفس لها وإدخالها غرفة الإنعاش."

وبيّن "العتيبي": "الطبيب شخّص حالتها بانقطاع الأكسجين عن الدماغ نصف ساعة وارتفاع السكر "١٠٠٠"، وباليوم التالي تمّ تحويلها لمستشفى شرق جدة، ثم أُدخلت العناية المركزة أياماً عدة، والآن ابنتي فقدت البصر والسمع والنطق؛ إضافة إلى التعب النفسي والبكاء الشديد والدائم وعدم استقرار السكر لديها؛ حيث إنه يرتفع ارتفاعاً شديداً وينخفض انخفاضاً شديداً، كتب لنا المشفى خروجاً بحجة أنه لا يمكن علاجها وليس لديهم إمكانات للكشف عن أعصاب البصر أو السمع ليتم نقلها لاحقًا إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة..

تقادم القوانين مدعاة للفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569540

عبدالله بن بخيت

علاقة الأنظمة والقوانين بالناس مثل علاقة البوليس بالحرامي.. عندما يطور البوليس قدراته وإمكانياته وأنظمته وأدواته لا تتلاشى السرقة.. يعمد اللصوص إلى مواكبة هذا التطور بتطوير أساليب عملهم. هكذا هي الحياة. عندما تضع قانونا للسفر أو لإصدار رخصة القيادة سيكون هذا القانون رائعا في زمانه. سيأتي مستندا على الخبرات السابقة ومتفاديا العيوب التي كانت في السابق. كما أن القانون السابق تقادم فهذا القانون سيأتي عليه يوما ويصبح قديما. تستند القوانين على وعي الناس والإمكانيات التقنية في زمانها والخبرات. أمور متغيرة. تتجاوزها قدرات الناس ووعيها الجديدة ومتطلباتها الجديدة. تصبح القوانين التي كانت يوما عونا للناس معيقا لهم. المأساة التي يوجهها الناس هي تعقيد تغيير القوانين أو تطويرها، بل إن بعض القوانين ترتبط بعادات الناس وبعض القوانين ترتقي عند الأمم المتخلفة بالتقادم إلى درجة التقديس. وأهم من هذا كله ارتباط مصالح النافذين والأقوياء بهذه القوانين.

أشرت في مقال سابق أن معظم القوانين في المملكة مازالت على علاقة كبيرة بالقوانين التي سنها رواد التنمية والتحديث في السبعينيات من القرن الماضي .كانت قوانين رائعة في زمانها. نقلت المملكة إلى العصر الحديث. دخلت كلمات مثل تصنيع وتحديث وتنمية وغيرها في وعي الناس وثقافتهم. كانت على ما أتذكر تهدف في المقام الأول تطوير الإنسان السعودي. لكنها بعد فترة ومع غياب التحديث تحولت إلى مشكلة.

أعطيكم مثالين؛ من ضمن قوانين التعاقد مع الشركات أن تلزم الشركة تدريب عدد من السعوديين على التقنيات التي تمتلكها الشركة وتوظيفهم. في حال عدم تنفيذ هذا البند تضطر الشركة المتعاقدة دفعَ نسبة (أظنها عشرة في المئة (للدولة.. هذا الجزاء أصبح مخرجا للشركات من هكذا التزام. أصبحت الشركات تتقدم للمناقصة بسعر مضاف إليه مبلغ عشرة في المئة. وفي نهاية العقد تعيد هذه العشرة في المئة إلى الحكومة وتخلي مسؤوليتها. لا أتذكر أن أحدا في ذلك الزمن حاول تطوير هذا القانون للتصدي لهذا التحايل.

المثال الثاني: سنت وزارة الإعلام قانونا يقضي بأن أي مسلسل تلفزيوني غير سعودي يجب أن يضم ممثلا سعوديا للنظر في شرائها. في البداية مضى القانون بشكل جيد. لكنه تطور حتى أصبح المنتجون الأجانب يتعاقدون مع حي الله سعودي في دور تافه وبذلك يكون حقق الشرط. الفكرة من حيث المبدأ رائعة وقانون وطني لتطوير الدراما السعودية، لكنه سقط كما تسقط كل القوانين التي لا تعالج بالتحديث والتطوير وحتى بالإبطال.

قوانين المملكة في كل مجال رائعة بيد أن معظمها مع الأسف تجاوزه الزمن فانقلبت الأهداف من تنمية إلى تخلف.

ماذا نعني بالأمان الوظيفي؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569591

راشد محمد الفوزان

مصطلح الأمان الوظيفي هو الهاجس لكل موظف خاصة في القطاع الخاص، الذي في رؤية الكثير من العاملين بهذا القطاع لا يشعرون بالأمان الوظيفي، والمقصود بهذا الأمان هو "عدم الفصل من العمل" فالقطاع الخاص اليوم في رؤية الكثير أو الغالبية لا أمان له وفق هذه الرؤية، أما من يبحث عن عمل فهي تعتمد على الباحث عن العمل، ولكن هاجس الأمان الوظيفي هو الأول، والبعض لا يريد إلا العمل الحكومي الذي هو في رأي الكثير أنه هو الأمان حتى وإن كان راتبه أقل، والخاص غير آمن وإن كان راتبه أعلى، وهذا هو واقع سوق العمل، قليل مستمر ولا كثير منقطع، ولعل هذه الرؤية تكون منطقية ومقبولة لمن يريد الاستقرار والثبات في دخله، ومعه كل الحق في ذلك في ظل ظروف واقتصاد متقلب ومتغير لا يمكن تقدير حراكه بسهولة، ولكن ما نتيجة ذلك؟ هذا الواقع أعتقد أنه يشوبه خلل من حيث عدم الثقة بالقطاع الخاص، أو أن الوظيفة الحكومية هي الأمان؛ برؤيتي الشخصية من يملك الطموح والكفاءة والمثابرة بالعمل خاصة، لا يجب أن يتخوف من العمل في القطاع الخاص، لأننا نجد كثيرا من العاملين في القطاع الخاص يغير مكان عمله وينتقل, بل البعض وهذا كثير يحدث تأتي له عروض عمل وهو على رأس العمل، كما يحدث في البنوك أو الشركات الكبرى وهو نمط متبع حتى في المهن من مهندسين أو أطباء ونحو ذلك.

لدي قناعة كبيرة وعالية، أن الكفاءة والجودة والمثابرة والصبر والإخلاص في العمل والتطوير المستمر، هو الأساس الذي يخلق الأمان الوظيفي لأي موظف أو عامل، فهو يصبح قابلا للتغير وليس للجمود والثبات في عمله، ولن يخشى أي متغيرات في العمل أو سوق العمل، فيصبح كالعملة النادرة ومطلوبا، فالشركات قد تواجه مصاعب وظروفا خارج قدرتها أو إمكانية السيطرة على متغيرات السوق، فتضطر إلى خفض الأعمال أو تقليص الموظفين ونحو ذلك، ولكن غالبا لن يطال من هو الكفؤ ومن يملك التميز والقدرة على أداء عمله بكفاءة وتميز؛ ولكن يجب أن نقر أن هؤلاء يملكون تميزا في العائد المالي والحوافز وغيرها في مجال عمله، وهذا ما يضع هؤلاء العاملين في أمان، الأمان الحقيقي هو في قدرتك على أن تكون مميزاً، وأن تكون المنشأة أو الشركات هم من يبحثون عنك، فمهما كانت شروط عدم الاستغناء أو الفصل للموظفين فماذا سيكون خيارك حين تغلق أو تخرج من السوق؟! يجب أن يكون لديك أعلى مستويات التوقعات السلبية في متغيرات السوق، حتى يكون لديك الخيارات والمرونة في إيجاد الحلول.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1526241

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/508046